دور ريادة الأعمال الاجتماعية في تنمية الاقتصاد التضامني: نماذج دولية

The role of social entrepreneurship in developing the solidarity economy: international models

فائزة بعيليش[*]، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر ، جامعة البليدة 2 لونيسي علي (الجزائر)،
fa.bailiche@univ-blida2.dz
سعدية بن سالم ، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر ، جامعة البليدة 2 لونيسي علي (الجزائر)،
s.bensalem@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 2026/07/11 تاريخ القبول: 2026/09/15 تاريخ النشر: 2026/09/30

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على العلاقة بين ريادة الاعمال الاجتماعية والاقتصاد التضامني، من خلال تحليل دور ريادة الاعمال الاجتماعية في تحقيق أهداف الاقتصاد التضامني، وتكتسب الدراسة أهمية كبيرة في الأبحاث والدراسات المعاصرة لأهمية هذا الموضوع في المجال الاجتماعي والاقتصادي الدولي. اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي لفهم العلاقة بين ريادة الاعمال الاجتماعية والاقتصاد التضامني، وطرح بعض من النماذج الدولية التي أخذت بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي في النشاطات الاقتصادية بما فيها الجزائر. ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها هي أن ريادة الاعمال الاجتماعية تساهم في تحقيق أهداف الاقتصاد التضامني من خلال إنشاء مشاريع استثمارية تخدم الفئات الهشة بتحسين حياتهم وتعزز التضامن، كما تحقق أهداف التنمية المستدامة وهذا ما أثبتته التجارب الدولية. وقد استطاعت الجزائر تحقيق تطورا ملموسا في السنوات الأخيرة في ريادة الاعمال الاجتماعية.

كلمات مفتاحية: ريادة اعمال اجتماعية، اقتصاد تضامني، نماذج دولية.
تصنيفات JEL : P2 ؛ M10 ؛ M130.

Abstract:

This study examines the relationship between social entrepreneurship and the solidarity economy, focusing on its contribution to achieving the

[*] المؤلف المرسل.

latter's objectives. Using a descriptive-analytical approach and reviewing international experiences, including Algeria, the findings show that social entrepreneurship supports vulnerable groups, improves their quality of life, fosters solidarity, and advances sustainable development goals. The study also highlights Algeria's tangible progress in social entrepreneurship in recent years.

Keywords: Social entrepreneurship, solidarity economy, international models
Jel Classification Codes: *P2 ؛M10 ؛M130*

1. مقدمة:

تعتبر ريادة الأعمال الاجتماعية من السبل الرامية للتغيير الاجتماعي والاقتصادي من خلال استغلال قوى السوق لتحقيق الربح المالي وترك الأثر الاجتماعي الإيجابي. وقد تطورت ريادة الأعمال الاجتماعية مع مرور المزمن فأصبحت علما يدرس في الجامعات ويُمارَس من قبل رواد أعمال الذين يهدفون إلى إيجاد حلول مستدامة للمشكلات المعقدة التي تواجه المجتمعات منها الفقر والبطالة، التغير المناخي وغيرها. وهنا يأتي دور ريادة الأعمال الاجتماعية، الذي يعمل كوسيلة لتسهيل الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية لمن هم في حاجة إليها وتستخدم هذه المبادرات نماذج عمل مبتكرة مثل الاقتصاد الدائري والشراكات مع القطاع الخاص لتعزيز استدامة المشاريع من خلال تلبية احتياجات السوق بشكل مستدام.

واعتمدت الدول المتقدمة على الاقتصاد التضامني الذي يتم من خلاله إدارة الموارد وتحقيق العدالة في توزيعها، إذ جاءت هذه الفلسفة لتعالج الاختلالات التي تعرفها المجتمعات كالتفاوت الاجتماعي والاقتصادي، وغيرها. ويشتمل الاقتصاد التضامني على المبادرات التعاونية والشركات الاجتماعية والتمويل التشاركي، التي يتم من خلالها تلبية احتياجات المجتمع، بالإضافة الى تعزيز الإدماج الاجتماعي، وتحفيز الابتكار المستدام الذي يخدم رفاهية الأفراد والمجتمعات. وينظر للاقتصاد التضامني كنموذج اقتصادي يسعى للموازنة بين القيم الاجتماعية والبعد المالي، ويدعم التكاتف بين المؤسسات وافراد المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

وقد أدركت دولة الجزائر أهمية ريادة الاعمال، إذ تسعى الى دعمها من خلال سياسات تشريعية وتنظيمية وتمويلية، وتطوير البيئة الاستثمارية المناسبة لرواد الاعمال، مما يعزز الابتكار ويحل المشاكل الاقتصادية منها البطالة. أمَّا في يتعلق بمجال ريادة الاعمال الاجتماعية والتي تهدف الى حل المشكلات العويصة في المجتمع. فيتطلب نجاح ريادة الأعمال الاجتماعية في الجزائر تعزيز التعاون بين مختلف الأطراف، بما في ذلك القطاع العمومي والقطاع الخاص، والمجتمع المدني لتسريع تحقيق الأهداف التنموية.

تعاني الجزائر من تحديات بنيوية كالبطالة واتساع الاقتصاد غير المهيكل وضعف القطاع العام، مما يجعل الحلول التقليدية عاجزة عن معالجتها. وفي هذا السياق، تبرز ريادة الأعمال الاجتماعية كآلية واعدة، غير أن فعاليتها تظل مرهونة بتوفر الأطر التشريعية والتمويلية والتكامل المؤسسي. وقد أدركت دولة الجزائر أهمية هذا النوع من ريادة الاعمال، إذ تسعى الى دعمها من خلال سياسات تشريعية وتنظيمية وتمويلية، وتطوير البيئة الاستثمارية المناسبة لرواد الاعمال، إلاَّ أنَّ الواقع يشهد اختلالات هيكلية وتنظيمية تعيق تحويل هذه المبادرات إلى قطاع منتج ومستدام.

وبناء على ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تُساهم ريادة الأعمال الاجتماعية في تنمية الاقتصاد التضامني في ظل إختلاف الاستراتيجيات والنظم الدولية؟

وانطلاقا من الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الخلفية النظرية لريادة الأعمال الاجتماعية والاقتصاد التضامني؟
- كيف يمكن أن تساهم ريادة الاعمال الاجتماعية في تحقيق الاقتصاد التضامني في الدول المتقدمة؟
- ما الاستراتيجيات المعتمدة في ريادة الأعمال الاجتماعية والاقتصاد التضامني في الدول الاسيوية والجزائر؟

الفرضية الرئيسية: ترتبط مساهمة ريادة الأعمال الاجتماعية في تنمية الاقتصاد التضامني في تجربتي دولتي اليابان والصين وفقاً للاستراتيجية الحكومية المتبناة مقارنة بدولة الجزائر؟

الفرضيات الفرعية:

- تساهم ريادة الاعمال الاجتماعية في تحقيق الاقتصاد التضامني من خلال تحويل مبادئ التعاون والتكافل كقيم أخلاقية إلى نماذج اقتصادية ناجحة.
- يختلف دور ريادة الأعمال الاجتماعية في تنمية الاقتصاد التضامني باختلاف النموذج القومي لدولتي الصين واليابان عن دولة الجزائر، من حيث السياسات العامة، الثقافة الاجتماعية، والتشريع الداخلي؛

ويتمثل الهدف الرئيسي من دراسة موضوع ريادة الأعمال الاجتماعية والاقتصاد التضامني هو تحديد العلاقة بين المتغيرين، وكشف مدى مساهمة ريادة الأعمال الاجتماعية في تنمية الاقتصاد التضامني، وذلك من خلال:

- إبراز الإطار المفاهيمي لكل من ريادة الاعمال الاجتماعية والاقتصاد التضامني؛
- تحديد طبيعة العلاقة بين ريادة الأعمال الاجتماعية والاقتصاد التضامني؛
- طرح بعض النماذج الدولية الناجحة في تطبيق مفهوم ريادة الاعمال الاجتماعية وتفعيلها لتحقيق الاقتصاد التضامني مع الاشارة إلى حالة الجزائر.

تتجلى أهمية الدراسة من خلال أهمية الموضوع، إذ تعمل ريادة الاعمال الاجتماعية على تعزيز النمو الاقتصادي من خلال إنشاء تحقيق عدة مزايا وفوائد، فدراسة ريادة الأعمال الاجتماعية والاقتصاد التضامني ضرورية لأنها تجمع بين الربح والهدف الاجتماعي، حيث تخلق فرص عمل مستدامة، وتدمج الفئات المهمشة، وتعالج تحديات اجتماعية واقتصادية ملحة (مثل: البطالة، الفقر، الإسكان)، وتحفز الابتكار والتنمية المستدامة، وتوفر نماذج اقتصادية أكثر شمولية وعدالة من خلال بناء مجتمعات أقوى وتعزيز التماسك الاجتماعي مع تحقيق النمو الاقتصادي.

حدود الدراسة: تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** ركزت دراستنا على موضوع ريادة الأعمال الاجتماعية والاقتصاد التضامني.
- **الحدود المكانية:** دولة الصين، دولة اليابان، دولة الجزائر، مع الإشارة الى بعض الدول الأوروبية والأمريكية.

-**الحدود الزمنية:** يختلف الإطار الزمني لظهور وإعتماد ريادة الاعمال الاجتماعية في الدول من حالة إلى أخرى، مما يفرض علينا اعتماد فترات زمنية متباينة.

الدراسات السابقة:

- **دراسة (Xiaomin Yu، 2016)**: الموسومة ب Social Entrepreneurship in China's Non-profit Sector: The Case of Innovative Participation of Civil Society in Post-disaster Reconstruction، تناولت هاته الدراسة مبادرات نموذجية في مجال ريادة الأعمال الاجتماعية في دولة الصين، التي أطلقت في سياق عمليات إعادة الاعمار التي تلت الزلزال، ومن أهم النتائج المتوصل اليها، أن المنظمات غير الربحية ذات الطابع الريادي الاجتماعي شاركت في جهود اعادة الاعمار بأساليب أكثر ابتكارا وتنوعا مقارنة بالمنظمات غير الربحية التقليدية.

- دراسة (Rocío Nogales Muriel **&** Carmen Guzmán Alfonso ، **2020**): الموسومة ب Encouraging Social And Solidarity Economy And Social Entrepreneurship: Opportunities For Transformation In Complex Current Times.:، وقد اشارت هاته الدراسة الى ضعف النظام الاقتصادي السائد (في ظل ظروف جائحة كوفيد 19) مع بروز الحاجة الى تغيير جذري في النموذج الاقتصادي من خلال دعم ريادة الأعمال الاجتماعية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، واستنتج الباحث أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وريادة الاعمال الاجتماعية يساهمان في التنمية المحلية وتعزيز رفاهية الأفراد وخلق قيمة اجتماعية؛

- **دراسة (Said Chabane & Asma Bentaib، 2024)**: الموسومة ب Towards Sustainable Innovation Business Models: The Social Entrepreneurship of Urban Agriculture in Japan ، تناولت هاته الدراسة ريادة الأعمال الاجتماعية في مجال الزراعة الحضرية في دولة اليابان، باعتباره نموذج عمل مبتكر ومستدام، من خلال نماذج لمبادرات زراعة حضرية ناجحة، ومن أهم النتائج المتوصل إليها، أن رواد الأعمال الاجتماعيون في اليابان يعملون على بناء نظم غذائية مستدامة وقدرة الزراعة الحضرية في معالجة التحديات الاجتماعية والبيئية مثل الأمن الغذائي وتغير المناخ، مع وجود تحديات كبيرة يواجهها رواد الأعمال الاجتماعيون في هذا المجال خاصة ما تعلق بالتمويل.

- دراسة (**Maryna Volosiuk** وآخرون، **2025**): **الموسومة ب** The Role of Social Entrepreneurship in Advancing Economic Growth and Sustainability, ، تناول هذا البحث تحليل أثر ريادة الأعمال الاجتماعية على النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا وأهميتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ظل ظروف عدم الاستقرار، وأشارت النتائج أن اعلى مؤشرات الأثر الاجتماعي تظهر في البلدان التي تمتلك سياسات متطورة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتركز على معالجة المشكلات الاجتماعية المحلية.

فيما يتعلق بالفجوة البحثية فقد ركزت الدراسات أعلاه على الاقتصادات المتقدمة أو الناشئة الكبرى (أوروبا، اليابان، الصين)، مع غياب شبه تام للدول العربية والإفريقية، ومنها الجزائر. فلا توجد دراسة تقارن بين النموذج الياباني أو الأوروبي والنموذج الجزائري في ريادة الأعمال الاجتماعية، فرغم تعدد الدراسات التي تناولت ريادة الأعمال الاجتماعية والاقتصاد التضامني في سياقات مختلفة، فإنها أغفلت السياقات العربية، ولم تقارن بين النموذج الآسيوي المتقدم والنموذج العربي الريعي. ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة تبحث في استراتيجيات ريادة الأعمال الاجتماعية والاقتصاد التضامني في الجزائر، مقارنة بالنموذجين الصيني والياباني، لسد هذه الفجوة المعرفية. وعليه ربطت دراستنا بين ريادة الاعمال الاجتماعية وتنمية الاقتصاد التضامني مع استعراض لنماذج دولية ناجحة لبعض الدول الرائدة في هذا المجال مثل الصين واليابان، ومع امكانية استفادة الجزائر من هاته التجارب.

2. الاطار المفاهيمي لريادة الاعمال الاجتماعية:

1.2 نشأة ريادة الاعمال الاجتماعية:

ريادة الأعمال الاجتماعية هي نوع من ريادة الأعمال التي تختلف جوهريًا عن ريادات الأعمال التقليدية التي تهدف إلى تحقيق الربح، تعتبر ريادة الأعمال الاجتماعية أحد الركائز المهمة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني فهي تجمع بين ثلاثة مبادئ في كيان واحد، وهي المسؤولية الاجتماعية؛ الجدوى الاقتصادية غير الربحية؛ والاستدامة على المدى الطويل، خاصة في أوقات الأزمات، ويعود وجودها إلى القرن **19**، وكانت فكرة ريادة الأعمال الاجتماعية هي القيام بالأعمال التجارية مع الحفاظ أيضًا على

بعض المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وحماية البيئة، بالإضافة إلى معالجة بعض إخفاقات الأسواق. وكان سبب تطور هذا المفهوم مرتبطًا بشكل كبير بتطور النظام الرأسمالي في ظل برامج التكيف الهيكلي خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، حيث قامت الدول بإجراء إصلاحات في قطاعيها المالي والحقيقي من خلال الخصخصة وإلغاء القيود والتعديلات المالية (Sarwar, 2013, pp. 2-3) .

مفهوم المقاولاتية الاجتماعية ظهر أول مرة في ايطاليا لتسليط الضوء على الابتكارات الثقافية والمؤسسية التي أثارتها التعاونيات الاجتماعية التضامنية، كانت هذه التعاونيات تهدف إلى جذب المبادرات التطوعية لمجموعات من المواطنين المشاركين في الأنشطة الاقتصادية لتطوير المشاريع الاجتماعية، لذلك كان الهدف من تعزيز المشاريع الاجتماعية هو تحقيق هدف اجتماعي بطريقة ريادية غير تجارية بطبيعتها (Maryna Volosiuk, 2025., p. 487).

ومع ذلك، فقد اكتسب النقاش حول ريادة الأعمال الاجتماعية زخماً بعد الأزمة المالية التي اندلعت في منتصف العقد الماضي، وساهمت الظروف في ظهورها من خلال (Sarwar, 2013, p. 3):

- الضعف للحكومات في جميع أنحاء العالم مقارنة بما كانت عليه قبل الأزمة من حيث قدرتها المالية وديونها السيادية؛
- فقد رواد الأعمال التقليديون، بما في ذلك بعض المؤسسات المالية الأكثر سمعة مصداقيتهم وأفلس بعضهم؛
- أصبحت السياسات الاجتماعية الاستباقية من القضايا الرئيسية التي يجب إدراجها في النظام الرأسمالي لضمان العدالة، على ضوء الاحتجاجات الضخمة في وول ستريت في الولايات المتحدة الأمريكية، التي كشفت حقيقة أن 1% فقط من سكان العالم يمتلكون **99%** من ثروات العالم.

كما أدى الاهتمام المتزايد بحل المشكلات الاجتماعية إلى السعي المستمر لإيجاد حلول فعالة ومبتكرة ومستدامة للتعامل مع التعقيدات الاجتماعية وايجاد وسيلة لتخفيف معاناة المجتمعات الحديثة مثل البطالة واللامساواة في الحصول على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، الفقر، الجريمة، الحرمان

والتهميش الاجتماعي، واتساع نطاق مجال الخدمات التي لا يغطيها القطاع العام وفي نفس الوقت ظروفها غير مواتية بما يكفي لجذب القطاع الخاص (Mohd Ali Bahari Abdul Kadir, 2016, p. 52)

2.2 مفهوم ريادة الاعمال الاجتماعية

تُعبر ريادة الأعمال الاجتماعية عن النشاط المقاولاتي الذي يهدف أساسا إلى تحقيق أهداف اجتماعية (Mohd Ali Bahari Abdul Kadir, 2016, p. 51)، فهي العملية التي من خلالها يتم استخدام الموارد الداخلية والخارجية بطرق مبتكرة لخلق قيمة للمجتمع وفي نفس الوقت تحقيق المكاسب المالية (Asma Bentaib, 2024, p. 223).

وبشكل عام هي عبارة عن نموذج مبتكر لتقديم المنتجات والخدمات التي تهدف الى تلبية الاحتياجات الأساسية التي تم تجاهلها من قبل المؤسسات السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك ترتبط ريادة الأعمال الاجتماعية ارتباط وثيق بتطوير الاقتصاد الاجتماعي والابتكار، مما يستلزم نهجا غير تقليديا لريادة الأعمال الاجتماعية في خلق القيمة الاجتماعية (Maryna Volosiuk, 2025., p. 478)، فعكس المقاولاتية التقليدية التي تركز على تعظيم الربحية، المقاولاتية الاجتماعية تركز على جعل العالم مكان أفضل من خلال التقليل والحد من المشاكل الاجتماعية، فهي تعمل على تحسين جودة الحياة وترسيخ الاندماج الاجتماعي (Xinyue Lyu, 2024, p. 1)

كما أن رائد الأعمال الاجتماعي يختلف عن مفهوم رائد الأعمال بمفهومه التقليدي، فهذا الأخير هو الشخص الذي يسعى لاقتناص فرص تجارية بهدف تحقيق أرباح طائلة وتكوين ثروة، أما رائد الأعمال الاجتماعي فهو شخص تحركه رسالة اجتماعية ورغبة في ايجاد حلول مبتكرة للمشاكل الاجتماعية التي لا تستطيع اليات السوق أو اجراءات القطاع الحكومي حلها (Meriem Chraa, 2022, p. 424).

كما تختلف المشاريع الاجتماعية الريادية عن المؤسسات غير الربحية التقليدية في النقاط التالية:

– **الموازنة بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية:** تختلف المؤسسات الاجتماعية اختلافاً جوهرياً عن المؤسسات غير الربحية التقليدية التي تحركها أهداف اجتماعية بحتة، إذ تحتاج إلى تحقيق توازن مناسب بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادي، إذ نشئ العديد من المؤسسات الاجتماعية هياكل تنظيمية هجينة للانخراط في أنشطة ربحية وغير ربحية على حد سواء، تتراوح أشكال التنظيم الهجين في هذه المؤسسات بين

"الشركات القابضة" التي تُمارس أنشطة ربحية وتُدرّ دخلاً للمؤسسة الأم غير الربحية، و"المشاريع المشتركة" التي تتخذ شكل شراكات بين مؤسسات غير ربحية وأخرى ربحية.

– **توسيع النماذج التشغيلية:** نظرًا لأن المنظمات الاجتماعية الريادية لديها أهداف اجتماعية وتجارية، فإنها تتسم بمستوى عالٍ من التعقيد في استراتيجياتها وعملياتها. فهي لا تقتصر على توليد إيرادات كافية لإعادة استثمارها في مشاريعها التجارية فحسب، بل عليها أيضًا الحفاظ على الاستثمار في المشاريع الاجتماعية؛

– **تنويع قاعدة الموارد:** كما هو الحال مع المنظمات غير الربحية السائدة، تعتمد المنظمات الاجتماعية الريادية على مجموعة موارد تجمع بين الأصول المالية والمادية والبشرية. وعلى عكس المنظمات غير الربحية التقليدية التي تعتمد بشكل أساسي على المنح والتبرعات لتحقيق أهدافها الاجتماعية؛

– **تعزيز الشراكات بين القطاعات:** في سعيها للحصول على الموارد اللازمة، تعتمد المؤسسات الاجتماعية بشكل متكرر على بناء شبكات وشراكات فعّالة بين مختلف القطاعات. وفي سياق العلاقة بين المؤسسات الاجتماعية والشركات، تتزايد شراكة هذه المؤسسات مع الشركات بطرق مبتكرة، كالتسويق المرتبط بقضايا اجتماعية، والتأييد، والرعاية، وغيرها من أشكال التعامل مع الشركات، بدلاً من قبول التبرعات. أما في سياق العلاقة بين المؤسسات الاجتماعية والحكومة، فتقدم السلطات العامة عادةً دعماً مباشراً (كالمشتريات العامة أو المنح) وإعانات غير مباشرة (كالإعفاءات والخصومات الضريبية) لأنواع معينة من المؤسسات الاجتماعية؛

– **توسيع الأثر الاجتماعي:** تُعتبر المؤسسات الاجتماعية أكثر ابتكارًا من المؤسسات غير الربحية التقليدية، إذ تسعى إلى إيجاد طرق جديدة لإحداث تغيير اجتماعي واسع النطاق. يوفر نموذج المؤسسات الاجتماعية للمؤسسات غير الربحية آلية لتعزيز رسالتها وتوسيعها وتحسينها من خلال إحداث أثر اجتماعي أكثر جدوى، أو الوصول إلى أسواق عملاء جديدة، أو تنويع خدماتها الاجتماعية (Yu X., 2016, pp. 54-55).

3. الاطار المفاهيمي للاقتصاد التضامني:

1.3 تعريف الاقتصاد التضامني:

تجدر الاشارة إلى أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يأخذ عدة تسميات تبعا للسياق والاطار الثقافي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يأخذ تسمية "المنظمات غير الربحية non-profit organisations "، في المملكة المتحدة "القطاع التطوعي voluntary sector " ، وفي الدول الأوروبية يأخذ تسمية "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني Social and solidarity economy" والاقتصاد الشعبي أو اقتصاد تنمية المجتمع في العالم الفرانكفوني وأمريكا الجنوبية، وأحيانا يشار إليه بالقطاع الثالث (Malika Ahmed Zaid, 2013, p. 2) .

تقدم مقاربات الاقتصاد الاجتماعي طريقة جديدة لتطوير أعمال مستدامة تقوم على مبادئ العدالة الاجتماعية، والمسؤولية الاجتماعية، والشفافية مما يشجع على المشاركة الديمقراطية عند اتخاذ القرارات والتغيرات التي حصلت بسبب الأزمات الاقتصادية دفعت أيضا إلى التعرف على أشكال أخرى للمنظمات وزيادة الاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي، وقد استفاد عدد متزايد من رواد الأعمال من الفرص التي ظهرت في مجال الاقتصاد الاجتماعي، وفي هذا السياق ازداد الاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي نتيجة الاعتراف بحدود القطاعين العام الخاص التقليديين في مواجهة التحديات الحالية في سوق العمل، وكذا جودة وكمية الخدمات ذات المصلحة الجماعية (Rodica Gherghina, 2019, p. 60).

الجدول1: الفرق بين الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد التقليدي

	الاقتصاد الاجتماعي (التضامني)	الاقتصاد التقليدي
الغرض	حل المشاكل الاجتماعية	تعظيم قيمة المؤسسة من خلال تحقيق الربح
مكانة المزايا الاجتماعية	أساسي	ثانوي
كيفية الحصول على مصادر التمويل	الأنشطة الاقتصادية، التبرعات، والرعاية **(sponsorship)**	توظيف السلع والخدمات المقدمة للحصول على المنفعة
الدور المالي	أداة مالية	غاية في حد ذاتها
نوع المؤسسة	وفقا للغرض المنشود (تعاونية، شركة ذات مسؤولية محدودة)	كيان اقتصادي (شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة مساهمة)

Source: Rodica Gherghina, Ioana Duca, 2019, P60.

وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OCDE** يتألف الاقتصاد الاجتماعي من الجمعيات والتعاونيات والمؤسسات والجمعيات التعاونية والمؤسسات الاجتماعية. ويُعدّ الاقتصاد الاجتماعي محركًا لخلق فرص العمل والنشاط الاقتصادي، وله تأثير إيجابي. ووفقًا للتقديرات، يُمثل ما بين 2% و10% من الناتج المحلي الإجمالي الوطني في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2025, p. 3)

2.3 مصادر تمويل مؤسسات الاقتصاد التضامني:

من أجل تحقيق المسعى الذي يهدف إليه الاقتصاد التضامني فهو يحتاج إلى مصادر للتمويل والتي تتمثل في (Volosiuk, 2025, p. 486):

-التمويل بالمنح الذي يغطي تكاليف التشغيل ويتيح تطوير خدمات جديدة أو تحسين التقنيات، على سبيل المثال، يقدم برنامج "هورايزون أوروبا" الأوروبي منحًا لدعم المشاريع الاجتماعية المبتكرة التي تهدف إلى تنفيذ مبادرات اجتماعية؛

- يمكن للقروض الميسرة من خلال برامج حكومية متخصصة، مثل تلك التي يدعمها البنك الوطني الأوكراني، أو بنك الاستثمار الأوروبي، أو الجهات المانحة الدولية، أن تقلل من المخاطر المالية التي تواجه المشاريع الاجتماعية الصغيرة والمتوسطة؛

-المنح الحكومية (مثل برنامج **EU4Business**)، التي تغطي التكاليف التشغيلية، والمنح الصغيرة من خلال البنوك المملوكة للدولة أو الصناديق المتخصصة (مثل صندوق دعم المشاريع الأوكراني - **UESF**).

تُساهم هذه الأدوات في تخفيف العبء المالي على الشركات الصغيرة، لا سيما في مرحلة التأسيس، وتُعدّ أدوات عملية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

3.3 مبادئ وقيم الاقتصاد التضامني:

ينبع الطابع المميز للاقتصاد الاجتماعي والتضامني من مبادئه المتمثلة في التعاون والتضامن والاستدامة ويمكن تمييز هذا الاقتصاد عن غيره من قطاعات الاقتصاد استنادًا إلى مجموعة من القيم التي تعكسها التشريعات القومية وغير القومية، وهي (Isabel Lopera-Arbeláez, 2024, p. 3):

- **المساواة:** العدالة، والعدالة الاجتماعية، والمساواة، والإنصاف، والعدالة، وعدم التمييز؛
- **العناية بالأفراد والبيئة:** التنمية البشرية المتكاملة، وتلبية احتياجات المجتمع، والتنوع الثقافي، والثقافة البيئية، والاستدامة؛
- **الترابط:** التضامن، والمساعدة المتبادلة، والتعاون، والتماسك الاجتماعي، والاندماج الاجتماعي؛
- **النزاهة:** الشفافية، والأمانة، والثقة، والمساءلة، والمسؤولية المشتركة؛
- **الحوكمة الذاتية:** الإدارة الذاتية، الحرية، الديمقراطية، المشاركة، التفويض.

4. نماذج دولية في ريادة الأعمال الاجتماعية وتنمية الاقتصاد التضامني

تجدر الاشارة إلى أن هناك اختلاف في التعريف وفي الأطر القانونية للاقتصاد الاجتماعي التضامني بين الدول، فما يمكن اعتباره اقتصاد تضامني في دولة ما يمكن أن يكون غير ذلك في دولة أخرى، ما يصعب من عملية المقارنة بين الدول، هذا الاشكال يرجع إلى الاختلافات الثقافية والتاريخية التي تؤثر في كيفية فهم وتنفيذ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مناطق مختلفة وهذا ما يشكل تحدي في حد ذاته (**UN**, 2025, p. 3) . وعليه فقد أدرجنا أهمية ريادة الاعمال الاجتماعية في تفعيل الاقتصاد التضامني مع وضع بعض الاحصائيات الدولية وتحليلها. بالإضافة إلى طرح نماذج دولية حددت بدولتين من قارة آسيا (**الصين واليابان**)، ودولة **الجزائر** من المغرب العربي، مع الإشارة إلى بعض الدول الأوروبية وأخرى أمريكية.

1.4 أهمية ريادة الاعمال الاجتماعية في تحقيق الاقتصاد التضامني:

تشير التقديرات الحالية (الدراسة أعدت سنة 2025) الى وجود أكثر من 10 ملايين مؤسسة اجتماعية وما يصل إلى 30 مليون رائد أعمال اجتماعي حول العالم، يساهمون بنحو 2 ترليون دولار أمريكي في الناتج المحلي العالمي. (Maryna Volosiuk, 2025., p. 481)

ريادة الأعمال الاجتماعية تدعم الاقتصاد التضامني عبر حل المشكلات الاجتماعية، خلق فرص عمل مستدامة، تعزيز الاندماج الاجتماعي، وتقديم خدمات مجتمعية، من خلال نماذج أعمال تبتكر حلولاً مستدامة للقضايا البيئية والاجتماعية، مما يعزز التماسك والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، خاصة للفئات المهمشة، ويدعم التنمية المستدامة من خلال مبادئ التعاون والمشاركة والمسؤولية المجتمعية، فتتجلى

أهمية ريادة الأعمال الاجتماعية في دورها الحيوي في معالجة القضايا الاجتماعية والبيئية التي تواجه المجتمعات المعاصرة، تمثل هذه النوعية من الريادة نموذجًا مبتكرًا يجمع بين الأهداف الربحية والأهداف الاجتماعية، مما يمكنها من تحقيق تأثير إيجابي على الأفراد والمجتمعات.

فعلى سبيل المثال ظهرت مبادرات في جميع أنحاء العالم للتخفيف من حدة المشكلات المختلفة المتعلقة بجائحة كوفيد-19 مثل تجمع منصة **SOLIVID** مبادرات التضامن التي أُنشئت خلال أزمة كوفيد-19 من خلال توفير الدعم النفسي، ودعم كبار السن والفئات الضعيفة، والاقتصاد والعمل، والتعليم، والثقافة، والرياضة، والمساعدة الصحية والإمدادات الطبية، والغذاء والاستهلاك، والإسكان (Alfonso, 2020, p. 11)

تساهم ريادة الأعمال الاجتماعية من خلال توفير الدعم اللازم، تبادل ومشاركة المعرفة والخبرات في المشاريع الاجتماعية، وتحقيق رسالتهم الاجتماعية التي تتمثل في تحسين جودة الحياة لأفراد المجتمع، ولذلك تلعب ريادة الأعمال الاجتماعية دور محوري في تغيير حياة الفئات الهشة في المجتمع، ومعالجة قضايا عدم المساواة وغيرها من المشكلات الاجتماعية (Xinyue Lyu, 2024, p. 1)

إضافة الى ما سبق، المؤسسات الاجتماعية وخاصة الصغيرة والمتوسطة لها أهمية اقتصادية كبرى فهي محرك للنمو، توفر فرص عمل، تزيد الناتج المحلي وتدعم الابتكار وتخلق الثروة وتدعم سلاسل الإمداد، وتساهم في التنمية المستدامة وتحسين الظروف المعيشية وتوزيع الموارد، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويقلل الفقر، ويساعد على التكيف مع المتغيرات العالمية ويقوي التماسك الاجتماعي . ويمكن توضيح ذلك من خلال معطيات الدول أدناه التي تركز على دور المؤسسات الاجتماعية في توفير فرص العمل. فالإحصائيات المذكورة في الجدول أدناه تم اعدادها بناءً على الموقع الرسمي لمنتدى الاقتصاد العالمي الخاصة بسنة **2024** .

الجدول 2: عدد المؤسسات الاجتماعية ومساهمتها في التوظيف في مجموعة من الدول

البلد	عدد المؤسسات الاجتماعية	متوسط الوظائف لكل مؤسسة
استراليا	12033	17,14
بلجيكا	18004	31,83
كندا	18200	20,92

الدنمارك	411	43
فلندا	1181	44,45
فرنسا	96603	51
اندونيسيا	342025	13,21
هولندا	5500	44
سنغافورة	7689	23,58

Source: Maryna Volosiu&Artem Kryvtso, and others, 2025, p, 482.

كما تشير دراسة أخرى إلى أنَّ المقاولاتية الاجتماعية تستطيع خلق 1 مليون منصب عمل مباشر إضافي خلال **10** سنوات القادمة، مما يؤدي إلى ما يقارب **5,3** مليون منصب عمل مباشر بحلول **2030**. والجدول التالي يوضح عدد المؤسسات الاجتماعية ومناصب العمل التي توفرها في مناطق من أفريقيا.

الجدول 3: عدد المؤسسات الاجتماعية ومناصب العمل التي توفرها في مناطق أفريقيا

المنطقة	الدول	عدد المؤسسات الاجتماعية 2020 (بالألاف)	مناصب عمل مباشرة 2020	مناصب عمل مباشرة 2030
غرب افريقيا	ساحل العاج	9,1	33	42,4
	غانا	97,5	413,3	508.8
	نيجيريا	1,291	1,452	1,884
	سنغال	16,5	78,8	104,9
شمال أفريقيا	مصر	134,6	1,188	1,421
	المغرب	49,2	155,3	170
	تونس	33	48,1	50,9
شرق أفريقيا	اثيوبيا	27,9	42,7	55,6
	كينيا	85,6	345,1	444
	رواندا	4,3	18,3	23,3
	أوغندا	27,4	62,3	86,1
جنوب أفريقيا	جنوب أفريقيا	141,5	589,9	666,6
المجموع		1,92 مليون	4,43 مليون	5,46 مليون

Source: SIEMENS STIFTUNG, 2020, p, 8.

ما يلاحظ من الجدول أعلاه أنَّ عدد المؤسسات الاجتماعية يتزايد من دولة لأخرى بين شمال وشرق وجنوب افريقيا، ففي شمال افريقيا كان لدولة مصر القيمة العددية الأكبر في عدد المؤسسات الاجتماعية تقدر ب (**134,6** ألف) والتي توفر (**1,188**) منصب شغل، بالمقارنة مع دولتي المغرب وتونس، أما في منطقة غرب افريقيا فتوفقت دولة غانا عن الدول الأخرى (ساحل العاج، نيجيريا، سنغال) بعدد أكبر من المؤسسات الاجتماعية والتي تقدر ب (**97,5** ألف) مؤسسة والتي توفر (**413,3**) منصب شغل، وبالنظر الى منطقة شرق إفريقيا فحققت دولة كينيا أكثر عدد من المؤسسات الاجتماعية (**85,6**ألف) مؤسسة بالمقارنة بباقي الدول (اثيوبيا كينيا رواندا أوغندا) وهذه المؤسسات فتحت (**345,1**) منصب شغل. أما جنوب افريقيا فكان عدد المؤسسات الاجتماعية (**141,5** ألف) مؤسسة والتي توفر (**589,9**) منصب شغل. وكانت التقديرات لسنة **2030** تنبئ بتزايد مناصب الشغل بإجمالي (5.46 مليون) منصب شغل

2.4 ريادة الأعمال الاجتماعية في كندا ودول أوروبية: يشمل الاقتصاد التضامني في دول الاتحاد الأوروبي على **2,8** مليون مؤسسة والتي تمثل **10%** من اجمالي المؤسسات، يركز الاتحاد الأوروبي على تطوير الاقتصاد الاجتماعي مما يتيح له فرص عمل لأكثر من **13,6** مليون شخص أي **6,2%** من الموظفين وتحفيز المتطوعين وهو ما يعادل **5,5** مليون موظف بدوام كامل.

كما تعتبر كندا رائدة في المقاولاتية الاجتماعية وهذا يعود إلى تركيز سياسات الحكومة على الرفاه الاجتماعي وشمولية النظام الاقتصادي، كما تم إطلاق مبادرة طويلة الأمد، بحيث تم طرح صندوق التمويل الاجتماعي (**CFF**) في ربيع **2023**، بحيث تبلغ قيمة هذا الصندوق **755** مليون دولار أمريكي بهدف تسريع نمو سوق التمويل الاجتماعي في كندا من خلال استثمار **400** مليون دولار (Maryna Volosiuk, 2025., p. 481)

3.4 ريادة الاعمال الاجتماعية في بعض الدول الاسيوية:

استطاعت بعض الدول أن تحقق مستوى مقبول في تبني فلسفة ريادة الاعمال الاجتماعية، وتطبيقها والنجاح الى حد ما في الاستفادة من مزاياها مثل دولة الصين وغيرها. وعليه سوف ندرج بعض الدول التي جسدت مفهوم ريادة الاعمال الاجتماعية في الاتي:

3.4 . 1 ريادة الاعمال الاجتماعية في دولة الصين

مع نضوج الاقتصاد الصيني في العقد الماضي شهدت الصين ازدهار ملحوظ في ريادة الأعمال الاجتماعية لسد الفجوة في الخدمات الاجتماعية من خلال انشاء فرص العمل وحل المشكلات العامة، وبالتالي تعزيز الرفاه الاجتماعي في المجتمع المحلي (Yu, 2020, p. 32).

عرف مفهوم ريادة الأعمال الاجتماعية لأول مرة في الصين عام **2004** من خلال عدة مؤتمرات دولية عقدت في الصين، ولم يتبلور هذا المفهوم على نطاق واسع إلا في عام **2006**، وكان أول تحدي واجهه رواد الأعمال الاجتماعيون يتمثل في نقص الدعم التنظيمي بسبب غياب الأطر القانونية ومشكل التمويل وكذلك نقص في الكفاءات اللازمة لتأسيس وإدارة المشاريع الاجتماعية، وفي سنة **2015** أطلقت **5** منظمات في الصين أول مؤسسة اجتماعية في معرض الصين الخيري السنوي، بما في ذلك جامعة بيكين معهد الصين العالمي للعمل الخيري، مركز أبحاث المؤسسات الاجتماعية ومؤسسة **narada** ومعرض الصين الخيري (Yu, 2020, pp. 32-33).

لقد شهدت الصين نموا ملحوظا في ريادة الأعمال الاجتماعية خلال العقد الماضي، بحيث توجد العديد من المؤسسات الاجتماعية في الصين والتي تشمل التعاونيات الريفية (**rural cooperative**) المؤسسات الريفية (**rural enterprise**) والمنظمات غير الربحية، جميعها تتسم بخصائص مشابهة للمؤسسات الاجتماعية، ووفقا للتقرير العالمي لمرصد ريادة الأعمال العالمي **GEM (2023-2024 2024**) أكثر من **60%** من الشركات الناشئة في الصين تعطي أولوية لتأثيرها المجتمعي والبيئي، مما يبرز اهتمام الشركات الناشئة الصينية بمعالجة القضايا الاجتماعية (**Xinyue Lyu, 2024, p. 2**)

3.4 . 2 ريادة الاعمال الاجتماعية في دولة اليابان

يعود نشأة المشاريع الاجتماعية في اليابان إلى حركات المجتمع المدني التي نشطت في سبعينات القرن الماضي، ويرجع هذا النشاط الى مجموعة من العوامل المرتبطة بالنمو الاقتصادي السريع بما في ذلك ظهور فجوة بين نظام الدعم الحكومي والاحتياجات الاجتماعية للأفراد، ومخاوف بشأن المشاكل البيئية والصحية الناجمة عن التلوث الصناعي (Inter - American Development Bank, 2016, p. 6).

كما شكّل تطبيق "قانون تشجيع الأنشطة غير الربحية" عام 1998 نقطة تحول في القطاع، تعزّزت بعد زلزال هاندين–أواجي (**HANDHIN-AWAJI**) المدمّر عام **2005**، حيث تدفّق **1.170.000** متطوع خلال 3 أشهر، وتجاوزت التبرعات **1,5** مليار دولار. ونظراً لعجز الهيئات الحكومية المحلية عن إدارة المتطوعين والإغاثة، تولّت المنظمات غير الربحية والدولية أدواراً قيادية في الربط بين العرض والطلب في المناطق المنكوبة. وفي عام **2010**، أطلقت الحكومة اليابانية أجندة "المجتمع العام الجديد" لبناء مجتمع حيوي قائم على التكافل بين الحكومة والمواطنين والقطاع الخاص.(Inter - American Development Bank, 2016, p. 7)

بالإضافة إلى ذلك، وضعت اليابان استراتيجية للفئات الهشة وذوي الاحتياجات الخاصة قائمة على إضفاء الطابع المؤسسي على دمج العمل في المؤسسات الاجتماعية (**WISES**) لذوي الإعاقة. أمَّا في قطاع الفلاحة، كشف بحث لوزارة الزراعة أن أكثر من **85%** من سكان طوكيو يرغبون في مزارع داخل المدينة لضمان الغذاء الطازج والمساحات الخضراء، ومن أبرز برامج الزراعة الحضرية "تايكين نوين" و"شيمين نوين" (حدائق التخصيص)، التي ارتفعت بنسبة **67%** خلال العقد الماضي، بينما بقيت مستقرة في المناطق الريفية

وقد بنيت دراسات حالة لمبادرات زراعية حضرية ناجحة العديد من الأمثلة البارزة لأثر ريادة الأعمال الاجتماعية في الزراعة الحضرية اليابانية: (Asma Bentaib, 2024, p. 232)

- **مزرعة هيساماتسو العضوية:** في البداية، عانى هيساماتسو من انخفاض مستويات ريادة الأعمال الاجتماعية، لكنه تمكن تدريجيًا من بناء مشروع زراعي عضوي ناجح من خلال التعاون مع خبراء محليين وتعزيز نهج قائم على العمل الجماعي. ومن خلال توظيف مزارعات كمديرات، لم يقتصر الأمر على استقرار مزرعته فحسب، بل مكّن أيضًا النساء المحليات، مما أدى إلى إنشاء نموذج للمشاركة المجتمعية المستدامة.

- **برامج نيشيتسوجي التدريبية:** أطلق نيشيتسوجي مبادرات تهدف إلى زيادة الاكتفاء الذاتي الغذائي وإعادة تأهيل الأراضي الزراعية المهجورة. تشمل برامجه دورات تدريبية للمزارعين الطموحين في مجال الزراعة

العضوية، والتي لا تقتصر على معالجة التحديات الزراعية المحلية فحسب، بل تعزز أيضًا ثقافة التعلم والمرونة داخل المجتمع.

3.4 .3 ريادة الأعمال الاجتماعية والاقتصاد التضامني في الجزائر

لطالما كانت المبادئ الأساسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني جزءا لا يتجزأ من تقاليد المجتمعات العربية بما فيها الجزائر، وتتجلى ممارسات اجتماعية بعيدة كل البعد عن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الدول العربية من خلال أعمال يفرضها الدين الاسلامي الحنيف، أو من خلال جمعيات تقدم العون للأسر الفقيرة والقروض للحرفين الصغار وما إلى ذلك، وترتبط ارتباط وثيق بالدولة من خلال الدعم الذي تتلقاه (Haddad fatma Zohra, 2017, p. 153).

كما ظهر الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر بشكله الحديث في منتصف التسعينات، من أجل التخفيف من آثار الانتقال إلى اقتصاد السوق الذي صاحبه زيادة في الفقر والبطالة (Malika Ahmed Zaid, 2013, p. 3)، ومن السمات المميزة للممارسات الاجتماعية في الجزائر وفي جميع الدول العربية عموما أنها تستند إلى شبكات عائلية، وتوجد في الجزائر، التعاونيات، الجمعيات والجمعيات التعاونية (وهي من أشكال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني)، وللدولة حضور اجتماعي قوي سواء بشكل مباشر أو من خلال المنظمات الاجتماعية، مما يحد من انخراط القطاع الخاص في ريادة الأعمال الاجتماعية والتضامنية (Haddad fatma Zohra, 2017, p. 155).

انطلقت ريادة الأعمال الاجتماعية التي تلبي الاحتياجات الاجتماعية الأساسية ويحقق الربح في الوقت نفسه في جنوب الجزائر، في مجال انتاج وتعبئة التمور من خلال شركة "بيو نور" (BIONOOR) بورقلة، بحيث تأسست هذه الشركة بهدف توفير فرص عمل للشباب العاطل عن العمل في المنطقة وتنشيط صناعة التمور من خلال التصدير الى الأسواق الخارجية، وقد حذت حذوها مبادرات مماثلة من رواد أعمال اجتماعيين اخرين بهدف ايجاد حلول للمشاكل المجتمعية، وفي هذا السياق تتعاون السلطات العامة والشركات الخاصة في الجزائر لحماية الصالح العام (Malika Ahmed Zaid, 2013, pp. 79-80).

أما من حيث الإطار القانوني والتنظيمي، فلم يسن أي قانون حتى سنة **2007**، ويرجع هذا التأخير إلى اعتبارات سياسية إذ لم يكن بالإمكان انشاء أي منظمة في إطار الاقتصاد الاجتماعي

والتضامني خارج إطار المؤسسات العامة التي كانت مسؤولة عن انشاء التعاونيات الاستهلاكية وشركات التأمين التعاوني (Haddad fatma Zohra, 2017, p. 156)

وفي إطار دعم انشاء المؤسسات الاجتماعية تم اعتماد عدة برامج دعم حكومية في الجزائر، وذلك منذ سنة **2013** من خلال تنفيذ برامج الاتحاد الاوروبي بهدف بناء إطار استراتيجي لدعم التنمية المحلية، وتشمل هذه البرامج التي وضعت مع السلطات المحلية في (British concil, pp. 26-27):

– **برنامج العمل النموذجي للتنمية الريفية والزراعية (PAP. ENPARD2014)**: يدعم برنامج الجزائر للتنمية الزراعية والريفية مشاريع ومبادرات متنوعة، بالتعاون مع الجمعيات، بهدف تحسين مستوى المعيشة وزيادة الدخل وفرص العمل في المناطق الريفية، عبر دورات تدريبية في المشاريع الاجتماعية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

– **برنامج دعم تشغيل الشباب (PAJE 2015-2019)**: تقدر مساهمة الاتحاد الأوروبي ب **23,5** مليون يورو ومساهمة الحكومة الجزائرية ب 2,5 مليون يورو، والهدف من هذا البرنامج هو دعم تشغيل الشباب بين سن **16** و**35** سنة من خلال أنشطة تعزز فرص العمل ولاسيما من خلال تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

– **برنامج بناء قدرات الجهات الفاعلة في التنمية المحلية (CAPDEL 2016)**: يركز على بناء قدرات الجهات الفاعلة في التنمية المحلية ويعزز الحوكمة المحلية الشفافة وتقوية التماسك الاجتماعي وظهور مؤسسات اجتماعية محلية ومتنوعة، وقد مول هذا البرنامج **40** مشروع يركز على الشباب والنساء؛

– **برنامج دعم التنمية المحلية المستدامة والعمل الاجتماعي في شمال غرب الجزائر -PADSEL) NOA 2017)**: هو برنامج يهدف إلى تعزيز التنمية المحلية المستدامة والعمل الاجتماعي في منطقة شمال غرب الجزائر بميزانية قدرها **43** مليون يورو، ويهدف بشكل عام الى المساهمة في الحد من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال التنمية المتكاملة والمستدامة ل **24** بلدية في كل، عين الدفلى، الشلف، المدية، تيارت، تيسمسيلت، سعيدة؛

– برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP 2020): أطلق هذا البرنامج بقيمة مليون دولار أمريكي بعنوان "الاقتصاد الاجتماعي في خدمة الادماج الاقتصادي والابتكار الاجتماعي"، يهدف هذا البرنامج الذي يركز على كل من وهران، بشار، خنشلة، نعامة الى تحسين الادماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب والنساء والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال انشاء مشاريع صغيرة.

إضافة إلى البرامج الداعمة لريادة الأعمال الاجتماعية والاقتصاد التضامني، أُنشئ "المركز الجزائري لريادة الأعمال الاجتماعية" عام **2016** لدعم رواد الأعمال الاجتماعيين وتنمية مشاريعهم المستدامة، وأطلق عام 2018 أول حاضنة جزائرية للمشاريع الاجتماعية. (Entrepreneurship, s.d.).

يعتبر مشروع **"فكر مدينتك"** الذي ينشط في مجال السياحة البيئية، من المشاريع التي استفادت من الحضانة من قبل المركز الجزائري لريادة الأعمال الاجتماعية والذي يحاول معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الذي تعاني منه أكثر من **500** قرية في الجزائر بسبب عزلتها، كانت مدة الاستفادة من الحضانة هي **8** اشهر، بحيث تم خلال هذه الفترة هيكلة المشروع الاجتماعي، وضع خطة العمل ذات البعد الاقتصادي – الاجتماعي والتواصل مع المستثمرين، وشمل برنامج هذه الحضانة بشكل أساسي تدريب يقدمه مهنيون في مجالات التسويق، التمويل، الاتصالات والمبيعات ثم البدء في مرحلة تجسيد المشروع في أرض الواقع (جقريف، 2019)، والجدول الموالي يبين البعض من المشاريع الأخرى التي احتضنها المركز الجزائري لريادة الأعمال الاجتماعية:

الجدول 3: المشاريع التي احتضنها المركز الجزائري لريادة الأعمال الاجتماعية

اسم المشروع	مجال النشاط	نوع النشاط
Agrsetif	زراعة الأراضي القاحلة	تدريب المزارعين على تقنيات الزراعة وتسويق المحاصيل العضوية
Ramy Ahmed	الرسكلة/البيئة	مؤسسة لجمع الخبز اليابس وتوضيبه في أكياس وبيعه
Ziara	الحرف النسائية	الترويج والتسويق لمنتجات النساء الحرفيات بواحات تيميمون

المصدر: بن داود فاطمة الزهراء، 2023.

يمثل الجدول أعلاه المشارع المحتضنة من طرف المركز الجزائري لريادة الاعمال الاجتماعية وهي تتوزع بين قطاع الفلاحة وإعادة الاستخدام للمنتوجات حفاظا على البيئة، والحرف التي تمارسها النسوة

كنشاطات اقتصادية تحسن مستوى معيشة المرأة الجزائرية وتعزز مكانتها الاجتماعية. ويعكس هذا التنوع تكاملاً بين القطاعات الزراعية والبيئية والحرفية، ببعد اجتماعي وتضامني يستهدف الفئات الهشة والمناطق النائية.

5. خاتمة:

حظي مفهوم ريادة الأعمال الاجتماعية باهتمام كبير من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والشركات، لأنه يطرح إمكانية حل المشكلات الاجتماعية التي تؤثر على المجتمع، والتي لم تتمكن مختلف القطاعات من حلها باستخدام عدة أدوات وإجراءات تقليدية. وعليه فقد ظهرت فلسفة ريادة الاعمال الاجتماعية للمساهمة في الاقتصاد التضامني، كما تشكل ريادة الأعمال الاجتماعية ركيزة أساسية في مواجهة التحديات الاجتماعية، حيث تصنع هيكلا وإطاراً فعّالاً يمكّن الأفراد والمجتمعات من معالجة القضايا المعقدة كالفقر والبطالة وغيرها، عبر استراتيجيات مبتكرة ومستدامة. وانطلاقا مما سلف يمكن وضع النتائج التالية:

– تعزز ريادة الأعمال الاجتماعية النمو الاقتصادي، وتساهم في تحسين جودة حياة الأفراد صحيا وإجتماعيا وكذا من ناحية التعليم، ويحتاج نجاحها إلى شراكات مؤسسية قوية مع رفع الوعي بأهمية الحلول المحلية والتي تلبي احتياجات المجتمعات المستهدفة. ويستمر تأثيرها في تشكيل المجتمعات وبناء مستقبل أفضل للجميع، مع الالتزام بالمبادئ الإنسانية والتنمية المستدامة.

– الاقتصاد التضامني هو نموذج يتمحور حول قيم التعاون، التضامن، والعدالة الاجتماعية، ويركز على التعاون الاجتماعي أكثر من التركيز على الربح. ويحقق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في الدول.

– يركز كل من ريادة الأعمال الاجتماعية والاقتصاد التضامني على تحقيق انعكاس إيجابي اجتماعي واقتصادي في الدولة، من خلال دعم الابتكار، واستحداث مشاريع مستدامة تهدف إلى تعزيز العدالة الاجتماعية، بالإضافة الى تلبية احتياجات المجتمع غير المحدودة.

- تساعد المبادرات الجديدة لدولة الصين في تحسين بيئة الاقتصاد الاجتماعي، إذ تقدم للمجموعات المدنية الشعبية التي تمارس الاقتصاد الاجتماعي إمكانيات جديدة لتنويع مصادر دخلها من أجل تعزيز قدرتها المالية ومنع الاعتماد المفرط على الحكومة للحصول على الشرعية والموارد.

- إستطاعت دولة اليابان الاستفادة من ريادة الاعمال الاجتماعية بحيث يعاد استثمار الأرباح لزيادة الأثر الاجتماعي، هذا ما يبرز دور رواد الأعمال الاجتماعيين خلق قيمة مشتركة من خلال تلبية احتياجات مجتمعية محددة، مع تشجيع الممارسات المستدامة.

- لدولة الجزائر مساعي حثيثة في تجسيد ريادة الاعمال الاجتماعية بالرغم من وجود تحديات تواجهها كنقص التمويل، بينما تسعى لدعم التمكين الاقتصادي للفئات الهشة مثل المرأة وذوي الهمم، بهدف خلق فرص عمل ورفع مستوى معيشة المجتمع.

وخلاصة القول فقد زاد الاهتمام بريادة الأعمال الاجتماعية في الدول الأوروبية والاسيوية وكل نموذج له خصوصياته ومميزاته، إذ يتم استخدام أساليب ريادية لحل مشاكل اجتماعية، مع تحقيق استدامة مالية.

بالأخذ بعين الاعتبار اختلاف السياقات الثقافية والدينية والتاريخية والتشريعية، التي تصوغ مفهوم التضامن وممارساته في كل مجتمع. أما بالنسبة لدولة الجزائر فقد سايرت الجزائر هذا التوجه منذ سنة **2013** بوضع برامج تدعم ريادة الاعمال الاجتماعية والاقتصاد الاجتماعي تتناسب ومعطيات كل منطقة، بالإضافة إلى استحداث مركز لريادة الأعمال الاجتماعية.

من خلال ما تم طرحه فيما يتعلق بريادة الاعمال الاجتماعية والاقتصاد التضامني وبإدراج بعض النماذج الدولية، فإننا ندرج بعض التوصيات لدولة الجزائر :

- إدماج ريادة الاعمال الاجتماعية في السياسات العامة والاستراتيجيات الاقتصادية، والذي من شأنه تعزيز قدرة المجتمعات على الاستجابة بفعالية للتحديات المتزايدة.

- نرى ضرورة تكثيف الحكومة الجزائرية بالتعاون والتنسيق مع القطاع الخاص والمجتمع المدني جهودهم لدعم رواد الأعمال الاجتماعيين وتسهيل وصولهم إلى الموارد اللازمة لتحقيق أفكارهم التحويلية .

- تدعيم الحكومة الجزائرية للمؤسسات الناشئة بعدة أدوات، لتجسيد ريادة الاعمال الاجتماعية وفقا لخصوصيات كل منطقة في ربوع الوطن.
- يجدر بالجامعات الجزائرية إدراج مقاييس متخصصة بريادة الاعمال الاجتماعية لتدريسها للطلبة، وتكثيف تنظيم دوراتٍ تكوينية حول هذا الموضوع.

6. قائمة المراجع:

-British concil. (s.d.). *global social rnterprise state of social enterprise in Algeria*. Récupéré sur www.britishconcil.org.

-Alfonso, C. G. (2020). Social And Solidarity Economy And Social Entrepreneurship: Encouraging Opportunities For Transformation In Complex Current Times. *Revista Iberoamericana de Economía Solidaria eInnovación Socioecológica, 3*.

-Asma Bentaib, S. C. (2024). Towards Sustainable Innovation Business Models: The Social Entrepreneurship of Urban Agriculture in Japan. *مجلة أنثروبولوجيا, 20*(2).

-Haddad fatma Zohra, K. M. (2017). l'entrepreneuriat Social et solidaire: son importance dans le monde et sa place en Algerie. *Revue des science commerciales*(numéro spéciale 1).

-Inter - American Development Bank. (2016). *Study of Social Entrepreneurship and Innovation Ecosystems in South East and East Asian Countries, country analysis: Japan* .

-Isabel Lopera-Arbeláez, S. R. (2024). Transformative approaches for peace-centred sustainable development: The role of social and solidarity economy. *World Development Perspectives, 34*.

-Malika Ahmed Zaid, T. A. (2013). *économie sociale et dolidaire (ESS) au Maghreb quelles réalité pour quel avenir? Algérie, Maroc, Tunisie Monographies nationales* . rapport pour IPEMED.

-Maryna Volosiuk, A. K. (2025.). The Role of Social Entrepreneurship in Advancing Economic Growth and Sustainability, European Journal of Sustainable Development,. *14*(2).

-Meriem Chraa, B. R. (2022). Social Entrepreneurship (case study of CARBON GREEN -ALGERIA-). *Journal of Business Administration and Economic Studies, 8*(2).

-Mohd Ali Bahari Abdul Kadir, S. M. (2016). Social Entrepreneurship Social Entrepreneur and Social Entrprise a Review of Concepts Definitions and Development in Malaysia. *Journal of Emerging Economies and Islamic Research, 4*(2).

-OECD. (2025). *Recommendation of the Council on the Social and Solidarity Economy and Social Innovation, OECD/LEGAL/0472.*

-Rodica Gherghina, I. D. (2019). *the Role of Social Entrepreneurship and Social Economy in Romanian Sustainable Business Developmant: Social Entrepreneurship and Social Economy*. Récupéré sur IGI Global scientific publishing,: https://www.igi-global.com ,

-Sarwar, G. (2013). Draft paper prepared for the United Nations Department of Economic and Social Affairs Conference Potential and Limits of Social and Solidarity Economy 6–8 May. *Paradoxes of Social Entrepreneurship.* , Geneva, Switzerland.

-UN. (2025). *Technical working Groupe on Financial Access and Support, Boosting the Contribution of Social and Solidarity Economy Entities to Sustainable Development A Collection of Good Practices to Strengthen Their Access to Finance.*

-Volosiuk, M. (2025). The Role of Social Entrepreneurship in Advancing Economic Growth and Sustainability Amid Instability . *European Journal of Sustainable Development, 14*(2).

-www.africatechschools.com. (s.d.). *Algerian Center for social entrepreneurship pioneering player in social entrepreneurship*. Récupéré sur www.africatechschools.com.

-Xinyue Lyu, A. A. (2024). *Social entrepreneurial intention among university students in China*. Récupéré sur scientific reports: https://www.nature.com/articles/s41598-024-58060-4

-Yu, L. (2020). the emergence of social entrepreneurs in China. *journal of the international council for small business, 1*(1).

-Yu, X. (2016). Social Entrepreneurship in China's Non-profit Sector, The Case of Innovative Participation of Civil Society in Post-disaster Reconstruction, China Perspectives,China's policy in the China seas . *open edition journal* .

- بن داود،ف،ز، المقاولاتية الاجتماعية، المرصد الوطني للمجتمع المدني، 2023، www.marsad.dz

- جقريف ,س .(21 10 ,2019) .*حاضنات الأعمال...مؤسسة تساعد الشباب الجزائريين على تحقيق مشاريعهم*. Récupéré sur www.aljazeera.net .